البيان الختامي

الصادر عن منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية المشاركة في

"المؤتمر العربي الرفيع المستوى حول التقدم المُحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد عشرين عاماً: نحو العدالة والمساواة للنساء في المنطقة العربية"

القاهرة 2-3 شباط / فبراير 2015

في هذه المرحلة التاريخية والفاصلة التى تمر بها المنطقة العربية والتي تشهد خلالها تصاعداً لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية والتطهير العرقي والديني والذي تدفع ثمنه النساء بأجسادهن وأرواحهن، فيما تقف الدول وكذلك الهيئات والآليات الدولية والمحلية عاجزة عن حماية المكتسبات التي حققتها نضالات النساء في هذه الدول، لا بل عن حمايتهن من التعرض لكافة أشكال القهر والعنف والتمييز، الذي وصل إلى حد استعادة ظاهرة الرّق والاستعباد والبيع في سوق النخاسة،

وفي الوقت الذي يستعد المجتمع الدولي لمراجعة مسيرة 20 عاماً منذ إعلان "بيجين 1995" من أجل قياس مدى التزام الدول والحكومات والمؤسسات الأممية والدولية والمجتمع المدني بتحقيق الغايات التى هدفت الى تحرير المرأة من كافة أشكال الاستغلال والتمييز وتحقيق المساواة بين الجنسين،

ومتابعة لإعلان بيروت الصادر عن "الاجتماع التشاوري لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية حول التقدم المُحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد عشرين عاماً"، الذي انعقد في مقر اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) في الفترة ما بين 13-14 آب/اغسطس 2014،

نحن منظمات المجتمع المدني المُجتمعة في القاهرة في الفترة ما بين 2-3 شباط/فبراير 2015 في إطار "المؤتمر العربي الرفيع المستوى حول التقدم المُحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد عشرين عاما: نحو العدالة والمساواة للنساء في المنطقة العربية"، وبعد مناقشة وتحديد كافة التحديات التى تواجهها المرأة في المنطقة العربية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، نعلن ما يلي:

أولاً: نوجه تحية للنضال الذي خاضته النساء إلى جانب الرجال من أجل الحرية والكرامة ولا تزال تخوضه في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية والاحتلالات الأخرى والاستبداد وخطاب التطرف الديني والإرهاب، وتدفع ثمنه من أمنها وحقوقها وحياتها،

ثانياً: في موضوع الأولويات الناشئة، نشدّد على:

- توفير الحماية للنساء والفتيات تحت الاحتلال الإسرائيلي وفي مناطق النزاعات المسلحة وبعدها وتفعيل القرارات الدولية لا سيّما القرارات 1325 و1820 و2122 وإلزام الدول بوضع استراتيجيات وآليات وطنية وموازنات لتنفيذها؛
- إلزام الدول بإشراك النساء في كل مسارات الحوار الوطني والتفاوض وصنع السلام على كافة المستويات؛
- سن قوانين وطنية وتفعيلها من أجل تتبع ومعاقبة مرتكبي جرائم العنف الجنسي أثناء النزاعات وضمان حق النساء في الحماية والخدمات والوصول إلى العدالة، وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في كل مراحل العدالة الانتقالية وآلياتها؛
- وفاء الدول والمجتمع الدولي بالتزاماته تجاه النساء والفتيات تحت الاحتلال والنازحات واللاجئات والمعتقلات والناجيات لتوفير الحماية اللازمة لهن وضمان مقومات العيش الكريم والرعاية الصحية والتعليم وتسهيل إجراءات الحصول على الأوراق الثبوتية؛
- تفعيل القوانين ووضع سياسات من أجل مكافحة الاتّجار بالنساء والفتيات وكافة أشكال الاستغلال الجنسي لهن، وخاصة التزويج القسري والمبكر؛

ثالثاً: في موضوع التزام الدول بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، نطالب:

- رفع التحفظات عن اتفاقية الغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، وبخاصة المواد المُتعلقة بالأحوال الشخصية وحق المرأة في منح الجنسية لأسرتها، لما تنتجه من أثر على موقع المرأة في الحيز الخاص والعام؛
- المصادقة على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية سيداو؛
- إلزام الدول باحترام اتفاقية حقوق الطفل وتحديد سن أدنى للزواج يتناسب مع المسؤولية الجزائية وإلغاء الاستثناء في حال وجوده؛
- وضع استراتيجيات وطنية لمناهضة العنف ضد النساء في البلدان التي لم تضعها بعد؛
- وضع آليات لتفعيل استراتيجيات النهوض بالحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية للنساء وبخاصة الحقوق الصحية والإنجابية؛
- تمكين النساء في المناطق الريفية والمهمشة للوصول إلى الموارد والخدمات والمشاركة الفعلية في صنع القرار المحلي؛
- تقويم أثر البرامج والسياسات والاستراتيجيات على أوضاع النساء؛

رابعاً: نوجه توصية خاصة إلى منظمات الأمم المتحدة بضرورة تنسيق برامجها وتدخلاتها فيما يتعلق بالنهوض بقضايا النساء، ووضع آليّة مُوحدة لتقييم ومقارنة ومتابعة التقارير الوطنية والإقليمية ذات العلاقة بالنهوض بقضايا المرأة .

وفي الختام، لا بد من التأكيد على ضرورة تضافر وتوحيد الجهود في مواجهة التهديدات والمخاطر التي تواجه النساء والفتيات والشعوب والدول، من أجل حماية أمن وسلامة وحقوق المواطنين والمواطنات على قدم المساواة وصون سيادة الدولة، دولة الحق والقانون والمؤسسات.